

Distr.
LIMITED

E/AC.51/1996/L.5/Add.1
27 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السادسة والثلاثون
٢٨-٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (الجزء الأول)

مشروع التقرير

إضافة

المقرر: السيد فلوديمير ي. يلشنكو (أوكرانيا)

المسائل البرنامجية: أداء برنامج الأمم المتحدة
لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥

١ - نظرت اللجنة في جلساتها ٤ و ٥ و ٦ المعقودة يومي ٤ و ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في تقرير الأمين العام عن أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (A/51/128 و Add.1). وأكدت وفود عديدة أهمية الدور الذي تؤديه مهام اللجنة في المسائل البرنامجية والتنسيقية وأبدت في هذا الصدد تأييدها الكامل لعملها.

الاستنتاجات والتوصيات

٢ - أثنت اللجنة على جودة التقرير وأعربت عن تقديرها لوضوحه وشكل عرضه. واعتبرت التقرير بمثابة مساهمة مفيدة في تحسين تخطيط البرامج وعملية الميزانية. وسلمت اللجنة بالقيود المتأصلة في أي نهج كمي محض لتناول أداء البرنامج وما تنطوي عليه هذه العملية من هامش للخطأ. وتبينت اللجنة أن إجراء عملية منتظمة للقياس هي الفرصة الوحيدة لإجراء رقابة منتظمة لفعالية تنفيذ الأنشطة المأذون بها والتي يتعين الاضطلاع بها في إطار أي ميزانية برنامجية، وهي أداة الرقابة الوحيدة المتاحة لبعض مديري البرامج. وهي تستمد معظم سلطتها من مركزها كأداة للرقابة الخارجية.

٣ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء مجمل انخفاض مستوى التنفيذ، ولا سيما الانخفاض الحاد في تنفيذ الأنشطة التي أوليت أولوية عليا عن مستوى فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣. ومع مراعاة المعلومات المقدمة في الفقرات ١٥ و ١٦ و ٢٠ من التقرير، بالإضافة إلى المعلومات المقدمة في الإضافة للتقرير، اعترفت اللجنة بأن المنهجية الراهنة لا تنصف الإدارات التي تأثرت بالقرارات التي اتخذتها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة أثناء فترة السنتين. وبالتالي فقد طلبت إلى الأمين العام أن يقوم بصقل منهجية تقديم التقارير بالنسبة لتقرير أداء البرنامج القادم، بحيث يعكس بطريقة أفضل المدى الذي أُذِن به بالفعل لأنشطة برنامج العمل طوال الفترة المعنية وبالتالي، مدى تنفيذ هذه الأنشطة الفعلي على السواء. وأوصت اللجنة باتخاذ تدابير مناسبة لكفالة تقييد مديري البرامج بالأولويات التي حددتها الجمعية العامة. وشددت اللجنة في هذا الصدد على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين معدل تنفيذ برنامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا). وفي حين أشارت اللجنة إلى التأثير الضار لاستمرار ارتفاع عدد الشواغر على أداء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، فقد رأت مع ذلك أن حالة الشغور هذه هي حالة مزمنة على ما يبدو وتستحق اهتماما عاجلا. وأبدت اللجنة في هذا الصدد أسفها لأن معدل الشغور في حالة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هو أعلى بكثير مما وافقت عليه الجمعية العامة وطلبت اتخاذ الإجراءات الفورية لمعالجة المشاكل في هذا الصدد التي تؤثر تأثيرا مباشرا على أداء البرامج.

٤ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء العدد الكبير نسبيا من الحالات التي لم يقدم فيها مديرو البرامج أسبابا كافية للنواتج التي تم إنهاؤها في إطار برامج كل منهم. وقررت اللجنة في هذا الصدد تأكيد أن جميع التغييرات والإضافات التي يدخلها مديرو البرامج في سياق التنفيذ ينبغي أن تقدم إلى الهيئات الحكومية الدولية المناسبة للنظر فيها وإقرارها، وشددت على ضرورة إعداد البيانات عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية كلما أذنت الهيئات التشريعية بأنشطة إضافية. وينبغي أن تشير هذه البيانات إلى إمكانية قيام الهيئة الحكومية الدولية نفسها بإلغاء أو تأجيل أي نشاط ذي كلفة معادلة في البرنامج نفسه أو الإشارة بدلا من ذلك إلى الكلفة الإضافية المعنية. وشددت اللجنة على ضرورة كفالة تنفيذ جميع الأنشطة المأذون بها بصورة فعالة تماما. وبالرغم من سلطة التقدير الممنوحة إلى الأمين العام، من خلال القاعدة ٢-١٥ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية من الميزانية، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، فقد أكدت اللجنة من جديد دور الجمعية العامة المركزي في تغيير الأنشطة والبرامج أو تأجيلها.

٥ - وأشارت اللجنة إلى أنه يجري استخدام مقدار كبير من موارد الميزانية العادية لتمويل الأنشطة التنفيذية. كما أشارت إلى أنه يجري استخدام نصيب متزايد من الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل تنفيذ أنشطة ذات طابع غير تنفيذي. وكان من رأي اللجنة أن من شأن إجراء تمييز تنظيمي أوضح بين هذين المجالين من مجالات العمل أن يوفر مزيدا من الشفافية في استخدام الموارد وكفالة استخدام موارد الميزانية العادية لمعالجة الولايات التي تم تخصيصها من أجلها.

٦ - وأعربت اللجنة عن القلق إزاء استنتاجات التقرير المتعلق بالمنشورات والوثائق (الفقرات ٣٥-٣٢). وأشارت إلى أن عددا من الإدارات تقوم بصورة متزايدة بإنتاج ونشر المواد والخدمات الإعلامية. وأوصت

اللجنة بترشيده هذا الاتجاه لكفالة الاضطلاع بالأنشطة الإعلامية بالتعاون الوثيق مع إدارة شؤون الإعلام. فهذا أمر ضروري لكفالة توحيد السياسة في مجال الإعلام ولا سيما لتجنب ازدواجية المنشورات والوثائق. وأوصت اللجنة في هذا الصدد دون الإخلال بالقواعد والاجراءات النافذة في هذه المسألة، بألا يتخذ أي قرار يتعلق بالسياسة العامة حتى تنظر الجمعية العامة في تقرير الأمين العام المتعلق بسياسة المنشورات في الأمم المتحدة (A/C.5/48/10)، وحتى تنظر الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة فيه وتتخذ الإجراءات المناسبة بشأنه.

٧ - وفيما يتعلق بالفقرة ١٥ من التقرير، أشارت اللجنة إلى أن أكثر من ٨٠ في المائة من النواتج التي أنهيت هي في إدارة الشؤون السياسية، وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، والأونكتاد واللجان الإقليمية الخمسة مجتمعة.

٨ - وأقرت اللجنة الاستنتاجات والنتائج الواردة في الجزء الرابع من التقرير ومسار العمل الموصوف في الفقرات ٣٦ و ٣٨ و ٤١ و ٤٤ و ٤٥. ولاحظت اللجنة في هذا الصدد أن التقرير يشير في الفقرة ٣٧ منه إلى أن ١٨١ ناتجا مرحلا من فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ قد تم تأجيلها كذلك إلى فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. واتفقت اللجنة على أن توصي الجمعية العامة بأن تنظر في هذه المسألة في سياق نظرها في تقرير أداء البرنامج في دورتها الحادية والخمسين.
